

تونس في 22 أبريل 2016

رسالة مفتوحة

إلى عناية السيدة

وزيرة الثقافة و المحافظة على التراث

إننا إذ نتوجه إلى سيادتكم بهذا الخطاب، نحن الناشرين الموقعين أدناه، فإنما نفعّل ذلك وكلنا أمل أن يكون صالون «جنيف الدولي للكتاب» وما حفّ به مناسبة للفت انتباه جنابكم إلى جملة من النقاط والتفاصيل المهمة حسب تقديرنا والمتعلقة بقطاع النشر في تونس.

إن تونس هي ضيف شرف الصالون المذكور في دورته المزمع انعقادها من 27 أبريل إلى 1 ماي، استضافة أختير لها موضوعا «مكتشفات الثورة» وخصّص لها جناح مساحته 650 متر مربع مهداة من المنظمين. وهي فرصة استثنائية لعرض المنشورات التونسية الخاصة بالخمس سنوات الأخيرة وباكتشافات ما بعد 14 جانفي 2011 والوقوف على تطور المضامين وسياسات النشر في بلادنا، وفتح باب الحوار والتعاون مع الناشرين في العالم.

وصالون الكتاب بجنيف (كغيره من الصالونات) مداره الأصلي هو الكتب، وأساسا تلك المنشورة من دور النشر الخاصة بحكم حرصها على استنفار التأليف والابداع وتجسيم حرية القول، مثلما هو الحال في كل الديمقراطيات. ولدى الناشر بتونس الكثير مما يُروى ويُعرض على جمهور القراء كما على المشتغلين في حقل الكتاب في سويسرا.

للأسف لن يتسنّى لهم الإصغاء إلينا. فقد علمنا -عن طريق الصحافة- أن الجناح التونسي سيتكوّن أساسا من المؤسسات الرسمية وأنّ وفدا كبيرا من العاملين بالوزارة سيشدّ الرحال إلى هناك.

فمؤسسات مثل المكتبة الوطنية والمركز الوطني للترجمة والمعهد الوطني للتراث ومركز الموسيقى العربية والمتوسطية ووكالة إحياء التراث... على ما لها من كفاءة ومقام مرموق، ليس هذا هو مجالها الأنسب، فهي لا تمثل قطاع النشر بأي حال من الأحوال بل ليس من المغالاة القول أن طريقة النشر في البعض منها هي في حد ذاتها إحدى مشكلات القطاع الرئيسية لما يشوبها من ثقل على موازنة الدولة ومزاحمة غير متكافئة وعدم الالتزام بضوابط المهنة.

وان كنا لا نشك في أن الدعوة قد وُجّهت أيضا لبعض الزملاء فإننا نسأل عن المعايير المعتمدة. بل أن الصحافة الأجنبية بصدد الإعلان عن كتب بعينها ستكون متوفرة من دون أي علم لناشرها بذلك. فمن الذي سيقدّمها ووفق أي معطيات؟ وماذا عن الكتاب والناشرين التونسيين المتواجين في جوائز عالمية ومحلية وفي معرض تونس الدولي للكتاب، هل سيقع إشراكهم؟ هل ستم برمجتهم ضمن الفعاليات؟

أما عن موضوع المشاركة «مكتشفات الثورة» فإننا نعتقد أن الأمر يهم الكتاب والنشر ولذلك نتساءل عن علاقته بالمداخلات المدرجة مثل «مئوية الطاهر الحداد» أو «التناوب الثلاثي الزراعي أو «إلغاء الرق» أو بالمحاضرات حول الدستور وجائزة نوبل للسلام أو بـ «السينما التونسية عبر الزمن» و«تونس بول كلي عبر المنسوجات» أو بورشة لصناعة الخزف موجهة للأطفال؟ وكيف تُؤام بين مشروع «صفاقس عاصمة الثقافة العربية» ومحور «مكتشفات الثورة»؟

إن هذا الغياب للناشرين التونسيين سيوحي للجميع بأن ليس لتونس جديد على قدر من الطرافة والتميز يمكن أن تُقدّمه في المجال الذي دُعيت لأجله ونقصد به مجال الكتاب. بل يمكن أن يوحي بغياب حركة نشر خاصة ومواطنة وهو ما يعطي لتونس صورة الدولة المهيمنة والمحتكرة لانتاج المعنى وامكانيات التعبير.

ان في الموقف الرسمي للمشاركة التونسية ما يفيد الاستجابة لرغبة تونس «في القطع مع النظرة الفلكلورية الملتبسة التي رسختها الدعاية السياحية، فبلادنا تأتي أن تبقى مختزلة في فتنة بحرها واعتدال طقسها وجمال مواقعها، لرسوخ اعتقادها أنها أكبر بكثير من مثل هذه الصور النمطيّة» وهو ما نحن منخرطون فيه برمتنا وليس لنا إلا أن نُذكر أننا لسنا إزاء معرض للترويج السياحي بل للإخبار عن تونس الأخرى في سياق نظّنه موكل إلينا بالأساس.

سيّدتي الوزيرة، لسنا نستطيع أن تشارك تونس في صالون جنيف الدولي للكتاب بوجه عماده مؤسسات تابعة للوزارة لا نظنها مخلّولة للاضطلاع بمهمّة تمثيل النشر التونسي في محفل دولي كهذا.

كما أننا غير راضين عن عدم اطلاع الناشرين ولا اتحادهم مسبقاً على برنامج المشاركة التونسية في الصالون المذكور إعداداً وتصوّراً وتنفيذاً بل إنهم اكتشفوه على الموقع الرسمي للصالون مثلهم مثل عموم الناس! وإننا لمتمعضون من اعتبارية اختيار الضيوف وال فقرات المقترحة إذ لا نرى من وثيق صلة بينها وبين الكتاب من جهة والموضوع محور المشاركة من جهة أخرى.

أمّا أشدّ ما يزعجنا فهو أن يجري التحضير لمثل هذا الموعد المهمّ دون فتح أبواب التشاور الجدّي على أوسع نطاق مع أصحاب الشأن، فوقع الاقتصار على جملة المقترحات الصادرة عن الهياكل الداخلية الراجعة لكم بالنظر، ناهيك وأن من سيشارك سيحمل على عاتقه مسؤولية تمثيل قطاع النشر بتونس.

سيّدتي الوزيرة، لا شك أن مثل هذه الدعوة لصالون جنيف الدولي إنما هي فرصة حقيقية للتعريف بقطاع النشر في تونس ما بعد الثورة على نطاق دولي واسع نحن في أمس الحاجة إلى إعطائه فكرة عن قيمة ما أنجز من عمل على امتداد الخمس سنوات الأخيرة كما هي فرصة للتعاون والاشعاع، لكنّها فاتت. ولا نظن ذلك إلا شاهد آخر على الخلل القائم في علاقة وزارة الإشراف بباقي مكونات قطاع النشر. ولسنا نحمل جنابكم مسؤولية ما آلت إليه الأمور فإنما ذلك من مخلفات عقود خلت، ولكننا نتمسك بكل الحاح فتح ملف النشر ومن أهم أبوابه: تحديد موقع الناشر في بلادنا والدور المنوط به، ومن ثمّة ضبط حدود التشارك والتنافس بين قطاعي النشر العام والخاص في كنف الشفافية والوضوح والمنافسة التريهة والبناءة.

لقد حان الوقت لإعادة الاعتبار لمهنتنا كجزء لا يتجزأ من النسيج الثقافي العام ولتحديد سياسة نشر جديدة تليق بالكتاب كمكوّن حضاري لا غنى عنه. وتتمنّى الناشر فاعلاً مستثمراً ثقافياً مسؤولاً.

في النهاية تقبلوا منّا فائق الاحترام والتقدير وكلنا أمل في تفاعلكم الايجابي مع ما تقدمنا بذكره.